دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا

د. عبد السلام علي مصباح
أستاذ مساعد كلية الاقتصاد جامعة سرت

د. محمد هدية درياق
محاضر كلية الاقتصاد جامعة سرت

مقدمة:

يؤدي الفساد إذا ما انتشر في مجتمع ما، إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، مما يسبب في ارتفاع حدة الفقر، وغياب الاستقرار الاقتصادي. وتعد ليبيا من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، والتي أصبحت وباء مستفحلاً في العديد من مؤسسات الدولة الليبية، خاصة في السنوات الأخيرة في مرحلة الانقسام السياسي وغياب التوافق، مما أصبح يشكل تهديداً لمستقبل بناء الدولة، على الرغم من وجود مؤسسات رقابية من المفترض أن تتولى إرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات ومكافحة ظواهر الفساد في الدولة.

مشكلة البحث:

من خلال التقارير العالمية الواردة من جهات دولية ومن جهاز المحاسبة والرقابة الإدارية حول الفساد في ليبيا باعتبارها تقارير مفزعة وشملت كل الجوانب والتي تظهر ليبيا وكأنها دولة بنيت على الفساد بكامل أشكاله، انطلقت من ذلك مشكلة استوجبت دراسة الظاهرة للوقوف على الأسباب الدافعة لهذه الظاهرة في محاولة لتحسس المشكلة والوصول لنتائج، وتنطلق الدراسة من سؤال حول صور وأشكال الفساد في ليبيا وهل الانقسام السياسي ساعد على ذلك؟ لذلك يمكن أن تتحدد مشكلة البحث في الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما هي أشكال وصور الفساد في ليبيا؟
- هل كان للانقسام السياسي الليبي دورا في ازدياد معدل الفساد؟

فرضية البحث: يعتبر الانقسام السياسي الليبي أهم الأسباب التي ادت إلى زيادة معدل الفساد في ليبيا.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في :

- تسليط الضوء على ظاهرة الانقسام السياسي في ليبيا وأهم المراحل التي مرت بها.
- تحديد مظاهر وأسباب الفساد .
- توضيح أثر الانقسام السياسي على الوضع الاقتصادي ودور الانقسام في ظاهرة الفساد بشكل خاص.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من تسليطه الضوء على الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الفساد في مؤسسات الدولة الليبية والتي من أهمها الانقسام السياسي، وأهمية تشخيص واقع الفساد والعوامل التي أسهمت في وجود بيئة مناسبة لانتشاره، لما له من خطورة على الاقتصاد الليبي. وكذلك الدعوة إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمنع انتشاره.

منهج البحث:

تم في هذه الدراسة توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتحديد أثر الانقسام السياسي والمتمثل في انقسام الحكومات المتصارعة، وأثر هذا الانقسام في تفشي ظاهرة الفساد في الاقتصاد الليبي.

ولتوضيح ما سبق والوصول إلى النتائج تم تقسيم الورقة إلى مبحثين وفق الآتي :

المبحث الاول

الانقسام السياسي الليبي

يعتبر الاستقرار السياسي مطلباً عاماً تطمح إليه الأمم و الشعوب والحكومات، لأنه يوفر لها المناخ والبيئة الضروريين للأمن و التنمية وتحقيق الازدهار، ومهما كان شكل و طبيعة النظام السياسي القائم أو السائد في أية دولة فإن العامل المشترك دائما هو رغبة النظام الحاكم في أن يتسم حكمه بالاستقرار كي يحافظ على استمراره، وهذا لا يعني تجميد الأوضاع القائمة، والحفاظ على بقائها و سكونها، بقدر ما يعني إيجاد جو مناسب للتداول على السلطة بين مختلف القوى السياسية، وخلق مناخ من حرية العمل السياسي و نشاط وحركية الأحزاب السياسية ،كما يقصد به أيضا مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المتاحة لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه.

وظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بطابع من التعقيد وعدم القدرة على وضوح حيثياتها، لذلك يعتبر الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها و نموها، كما يشكل الشرط الأساسي للأمن و الطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات، فعدم الاستقرار يسبب حالة من الفوضى و الاضطراب و يقف عائقاً أمام تقدم الشعوب و تطورها.

. تعريف الاستقرار السياسي:

ارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه (آلان بال) في قوله بأنه "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية".[1]

كما عرف (ريتشارد هيقوت) الاستقرار السياسي بأنه "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام ".[2]

أما (لبست) فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي "هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية". معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي.

هذا وقد عرف (هيروتز) الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم. [3]

أما (حسين موسى الصفار) فيرى أن "الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء و النزاع و تندلع بالتالي الحرب" وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي وهو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار وحينما تختل هذه العلاقة يحدث عدم الاستقرار أو الاضطراب، و التي تؤدي حتما إلى مواجهات وصدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد.[4]

ومن خلال التعريفات أنفة الذكر نجد بأن الاستقرار السياسي هو نقيض الانقسام السياسي الذي يأتي نتيجة لعدم التوافق السياسي بين السلطة الحاكمة والقوى السياسية داخل البلد الواحد.

المطلب الاول

بوادر الانقسام السياسي الليبي

أما في ما يتعلق بليبيا فيعتبر الوضع فيها ديناميكيا وهو يستمر في التطور، على غرار سياسات الجهات الداعمة الدولية لليبيا، والتي تسعى لمساعدة هذا البلد على إدارة مرحلة انتقالية غاية في الصعوبة من الحرب إلى السلم، حيث كانت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام 2011 هي انعدام الأمن، وكان لانعدام الأمن تداعيات سلبية على مختلف المجالات فقد قوض انعدام الأمن الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة.

كذلك قوض انعدام الأمن إلى حد كبير عملية بناء الدولة التي كانت صعبة في الأصل في ليبيا، حيث كانت دولة ما بعد القذافي غاية في الضعف من الناحيتين السياسية والإدارية. فمنذ البداية لم تتقيد العملية الدستورية في ليبيا بالجدول الزمني الذي تم تحديده أصلا خلال الحرب، حيث تمثّل الهدف من الجدول الزمني هذا بوضع دستور لليبيا في غضون عام

واحد من تاريخ سقوط نظام القذافي، ولكن بعد مرور أكثر من عامين على وفاة القذافي، لم تكن لجنة صياغة الدستور قد بدأت عملها بعد.[5]

في هذه الأثناء كانت المجموعات المسلحة في المنطقة الشرقية قد بسطت سيطرتها على المنشآت النفطية الموجودة فيها، مهددة بإنشاء دولة داخل دولة تتمتع بحكم ذاتي. وفي الوقت نفسه فرضت المجموعات الإسلامية والثورية إقرار قانون عزل سياسي يستثني عددا من الليبيين من المشاركة في الحياة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة في المجتمع.

لقد تراجعت ثقة العديد من الليبيين بالعملية السياسية الديموقراطية مع ازدياد مستوى الاحباط والاستياء العام من بعض النخب التي تصدرت المشهد إبان فترة التغيير، كما أن غياب دولة قوية تفرض سلطتها على كل التراب الليبي ادى إلى بروز الجهات الفاعلة الفرعية (المناطقية والقبلية والدينية المتشددة) ، والتي تسعى إلى التمسك بسلطتها ونفوذها على مناطق سيطرتها.

وسوف نتناول خلال هذا المبحث المراحل التي مرت بها العملية السياسية في ليبيا منذ تشكيل المجلس الانتقالي في 2011 وصولا إلى اتفاق الصخيرات وما نتج عنه من أجسام سياسية، والانقسام السياسي الذي حدث بين غرب ليبيا وشرقها:

أولا: المجلس الوطني الانتقالي:

تشكل المجلس الانتقالي في يوم 27 فبراير عام 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، وتم الاعتراف به دوليا، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد للبلاد، وهدفت هذه الخطة إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا، كما تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر أغسطس 2011، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام، حيث حدد المجلس الوطني الانتقالي موعد انتخاب هذا المؤتمر (السلطة التشريعية) في يوليو 2012، والذي تمثلت صلاحيته حينها باختيار رئيس الوزراء، والاتفاق على الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور.[6]

وتمثّلت المشكلة الأولى بالضعف السياسي للمجلس الوطني الانتقالي الذي استلم قيادة البلاد في الفترة التي تلت الحرب مباشرة، وأصبح هذا المجلس بحكم الأمر الواقع يمثل حكومة ليبيا الانتقالية، وبعد انتهاء الحرب انتقل من بنغازي إلى العاصمة طرابلس، ليتم تشكيل حكومة انتقالية في 24 نوفمبر 2011، بقيادة رئيس الوزراء عبد الرحيم الكيب، والتي بقيت قائمةً إلى حين التمكن من إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة.

كما أن المجلس كان منقسما داخليا بين عبد الجليل الذي كان رئيس المجلس الوطني الانتقالي في البداية، ومحمود جبريل رئيس مجلسه التنفيذي، حيث كان جبريل يمثّل صورة المجلس الوطني الانتقالي أمام العالم الخارجي، ولكن كان تأثيره في ليبيا ضعيف واستمر هذا الوضع حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، حيث سارت التحضيرات لنيل هذا

الاستحقاق التاريخي وفقاً لمواد القانون رقم 4 لسنة 2012، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي وتمت المصادقة علي النتائج بتاريخ 1 أغسطس 2012.[7]

ثانيا: العزل السياسي:

اصدر المؤتمر الوطني الليبي العام بشبه إجماع في 5 مايو 2013 قانون العزل السياسي، الذي يضبط المسؤوليات والوظائف التي يمنع على من تولاها في عهد نظام معمر القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة لمدة عشر سنوات.

وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية سياسية كانت أو إدارية أو حزبية أو أمنية أو عسكرية أو مخابراتية أو إعلامية أو أكاديمية أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام في الفترة بين 1سبتمبر1969حتى 23 أكتوبر 2011، ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة، وكذلك من الحياة السياسية الحزبية، يضاف إلى هؤلاء كل من أيد نظام القذافي علنا عبر وسائل الإعلام وغيرها، ودخل القانون حيز التنفيذ بعد شهر من تبنيه، فبموجب القانون المؤلف من 19 مادة، أنشئت هيئة سُميّت هيئة تطبيق معايير تولي المناصب العامة، والمناط بها تطبيق القانون من خلال مقرها الرئيس في العاصمة طرابلس ومقارها الفرعية.[8]

في البداية شمل قانون العزل قياديين في السلطة الليبية الجديدة وآخرين حزبيين، بمن فيهم رئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني مُحَمَّد المقريف، ورئيس تحالف القوى الوطنية رئيس الوزراء الأسبق محمود جبريل، باعتبار أنهم تولوا وظائف في عهد النظام السابق مشمولة بالعزل، حيث أن بعض هؤلاء عمل ضمن مؤسسات الدولة الليبية، وانضم بعدها للمعارضة.

وقد حدد قانون العزل السياسي الوظائف والمسؤوليات التي يشمل العزل من تولاها في النظام السابق، كما حدد المسؤوليات القيادية التي يمنع على أولئك توليها في الدولة الجديدة. وبمقتضى القانون نفسه، لا يحق للمشمولين تولي المسؤوليات القيادية التالية:[9]

– الوظائف التنفيذية ، بدءا من وظيفة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة ، وحتى وظيفة مدير إدارة على المستوى الوطني أو المحلي.

– الوظائف السيادية في الدولة ، ورئاسة وعضوية الهيئات التشريعية ، أو الرقابية ، أو التأسيسية ، على مستوى الدولة أو المستوى المحلي.

–رئاسة وعضوية مجالس الإدارة، والوظائف الإدارية أو التنفيذية أو الرقابية، من وظيفة مدير إدارة فما فوق في الهيئات والمؤسسات والمصارف والشركات العامة والاستثمارية، المملوكة كليا أو جزئيا للدولة الليبية، أو إحدى مؤسساتها بالداخل والخارج.

-عضوية أي من الهيئات القضائية، والوظائف القيادية في المؤسسات الأمنية والعسكرية، والعمل في الهيئات الدبلوماسية، ورئاسة وعضوية الهيئات القيادية في الأحزاب، أو المؤسسات، أو الهيئات ذات الصبغة السياسية، وكذلك رئاسة المؤسسات التعليمية، والوظائف القيادية في مختلف وسائل الإعلام.

وانتقدت الأمم المتحدة القانون، وأبلغ مبعوثها الخاص إلى ليبيا طارق متري أعضاء مجلس الأمن الدولي أن القانون حظي بدعم سياسي كبير في ليبيا ، لكن تطبيقه يهدد بمزيد من الإضعاف لمؤسسات الدولة المتداعية بالفعل ، وأضاف متري قائلا "نعتقد أن الكثير من معايير الاستبعاد تعسفية وواسعة النطاق وغامضة في بعض الأحيان وتنتهك على الأرجح الحقوق المدنية والسياسية لعدد كبير من الأفراد".[10]

كما أثار هذا القانون ردود فعل متباينة بين مؤيد ومعارض، خصوصا فيما يتعلق بتأثيراته على مستقبل الحياة السياسية في ليبيا، في ظل عزل العديد من الكفاءات التي تقلدت مناصب في عهد معمر القذافي، حيث يؤخذ عليه حيلولته دون الاستفادة من قيادات لها خبرة بحجة عملها مع نظام القذافي.

كذلك لاقي القانون معارضة كبيرة من نشطاء وسياسيين ليبيين، معتبرين إياه إقصاء لعدد كبير من الليبيين من المشاركة في بناء ليبيا الجديدة، كما رفضه نشطاء القانون قائلين إنه "جاء تحت تهديد السلاح" كون أن وقتها كانت كتائب مسلحة من الثوار تحاصر وزارتي الخارجية والعدل للمطالبة بإقرار القانون مهددين بتوسيع نطاق عملياتهم إلى مؤسسات أخرى إذا لم يتم المصادقة سريعا على القانون.

فقد كانت هناك كتل معينة لها مصلحة في هذا القانون قامت بفرضه بقوة السلاح على المؤتمر الوطني، فالعديد من القوى السياسية عبرت عن رفضها له وطالبت بإعادة النظر فيه أو إلغائه نهائياً، مثل تحالف القوى الوطنية والمنظمة الليبية للقضاة، وقد تم بالفعل الغاء قانون العزل السياسي والإداري من قبل البرلمان الليبي بموجب القانون رقم 2 لسنة 2015 الصادر في طبرق بتاريخ 8.6.2015 والذي جاء في مادته الأولى يلغى القانون رقم 13 لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري الصادر عن المؤتمر الوطني العام.

ثالثا: عملية الكرامة:

في 1 مايو 2014 انطلقت عملية الكرامة في شرق ليبيا بقيادة اللواء خليفة حفتر، والتي كان هدفها المعلن مكافحة الارهاب والقضاء علي المجموعات المسلحة المتطرفة. وتتألف عملية الكرامة من جنود سابقين ومقاتلين متطوعين. حيث شنت هجوم عسكري في بنغازي في أواسط أكتوبر 2014 بمساندة السكان المحليين من خلال تشكيل جماعات شبابية مساندة، يشير إليها معارضوها بـ "الصحوات"، بهدف دعم عملية الكرامة وحماية الأحياء السكنية، وبالمقابل قامت عدة مجموعات مسلحة بتشكيل مجموعات لمعارضة عملية الكرامة تحت مسمى مجلس شورى ثوار بنغازي الذي يتألف من المجموعات المسلحة التابعة لقوات درع ليبيا وأنصار الشريعة، علاوة على غيرها من المجموعات المسلحة الفاعلة في بنغازي

منذ انتفاضة 2011 ،بما فيها شهداء 17 فبراير و كتيبة رافالله السحاتي ذات التوجه الديني. وتعد المجموعات التي بايعت ما يطلق عليه اسم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام فاعلة في قتال عملية الكرامة .

وفي مارس 2015 ،قام مجلس النواب، وهو البرلمان المنتخب في 25 يونيو 2014، قام بتعيين خليفة حفتر في منصب القائد العام للجيش الوطني الليبي برتبة فريق، وهو منصب تم إنشاؤه حديثا. وأيد مجلس النواب عملية الكرامة علنا في أكتوبر 2014 .والذي كان من المفروض أن يكون مقره بنغازي بحسب الاعلان الدستوري لعام 2011 ،غير أن انعقاده في طبرق جاء بسبب القتال وانعدام الأمن في بنغازي. وفي 5 أكتوبر صوّت أعضاء مجلس النواب على تعديل الإعلان الدستوري لتمديد فترة ولاية الهيئة التشريعية إلى ما بعد الموعد النهائي في 20 أكتوبر.[11]

رابعا: عملية فجر ليبيا:

أعلن عن عملية "فجر ليبيا" يوم 13 يوليو 2014، وذلك بعد شهرين من بدء عملية الكرامة بقيادة حفتر ضد المجموعات المسلحة في بنغازي وطرابلس، كما أعقبت حل المؤتمر الوطني العام، وبدأ جليًا بأن عمليّة فجر ليبيا عملية ثأريّة مرتبطة بوقف نزيف الخسائر أولا ومن ثم تعويضها ثانيًا، فأكبر هذه الخسائر هي حل المؤتمر الوطني بما كان يوفره من غطاء شرعي لتمدد التيار الاسلامي في مفاصل الدولة الليبية.

والخسارة الثانية والأكبر هي انتخابات البرلمان الليبي الجديد الذي مُني فيه حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الاخوان المسلمون بهزيمة كبيرة، فعلى الرغم من انتهاء مدة المؤتمر الوطني العام القانونية وما رافقها من احتجاجات شعبية ضده، فقد نجح حزب العدالة والبناء في التمديد لأعمال المؤتمر والذي تمكنوا فيه من فرض سيطرتهم المطلقة من خلال قانون العزل السياسي الذي فرض بقوة السلاح أولا واستمالة الأعضاء المستقلين ثانيًا، حيث تحولت جماعة الاخوان المسلمين داخل المؤتمر من كتلة صغيرة إلى تيار مسيطر بعد تفتّت كتلة تحالف القوى الوطنيّة المنتصرة في الانتخابات.

ونتيجة لما سبق انطلقت عملية فجر ليبيا في العاصمة طرابلس، واستهدفت مباشرة المطار الدولي الذي يقع تحت سيطرة كتائب ثوار الزنتان (القعقاع و الصواعق و المدني) لما له من أهمية استراتيجية أولا وما له من رمزية ثانيًا باعتباره أهم موقع تسيطر عليه الزنتان داخل العاصمة طرابلس ولأن افتكاكه والسيطرة عليه يعني إضافة أخرى لمواقع قوات فجر ليبيا في العاصمة الذين يسيطرون على المطار الثاني في المدينة، أي مطار معيتيقة، كما بان جليا بأن الهدف السياسي كذلك لهذه العملية هو إلغاء البرلمان المنتخب الجديد وإعادة نشاط المؤتمر الوطني المنحل.[12]

وبعد ستة أسابيع من القتال، سيطرت قوات فجر ليبيا على العاصمة فيما انسحبت مجموعات الزنتان المسلحة، وانعقد المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته من جديد وتم الإعلان عن تشكيل حكومة إنقاذ وطني بسطت سيطرتها على الوزارات وغيرها من المؤسسات الموجودة في طرابلس في الوقت الذي انتقلت فيه حكومة رئيس الوزراء آنذاك، عبدالله الثني، إلى البيضاء في شرق ليبيا والتي لاتزال موجودة لغاية الآن تتبع مجلس النواب المنتخب.[13]

المطلب الثاني

مراحل الانقسام السياسي الليبي

مر الانقسام السياسي الليبي بعدة مراحل تأثرت كل مرحلة منها بالأحداث المتسارعة على الساحة الليبية والإقليمية، الامر الذي زاد من تفشي ظاهرة الفساد في مختلف قطاعات الدولة الليبية.

أولا: المؤتمر الوطني العام:

من خلال الانتخابات التي جرت في 7 يوليو 2102، حل المؤتمر الوطني العام في ليبيا محل المجلس الوطني الانتقالي كسلطة وطنية عليا في البلاد متمتعا بالسلطات التشريعية ويقوم بمهام أعلى سلطة في الدولة خلال الفترة الانتقالية، وضم المؤتمر في عضويته 200 عضوا، وانتهت مهامه في 7 فبراير 2014،.[14]

وفي الوقت الذي تصدرت فيه الأحزاب الإسلامية المشهد في كل من تونس ومصر، حصل حزب العدالة والبناء في ليبيا على 17 مقعدا فقط، مقابل تحالف القوى الوطنية الليبرالي الذي فاز بـ39 مقعدا، وبالرغم من ذلك فشلوا في الوصول إلى رئاسة المؤتمر الوطني، وإلى منصب النائب الأول بالمؤتمر، كما لم يحصلوا على رئاسة الوزراء، وذلك بسبب هيمنة تحالف القوى الاسلامية الذي يضم كل من حزب العدالة والبناء، الإخوان المسلمين، الجماعة الليبية المقاتلة، اضافة إلى تحالفات قبلية ومناطقية، وهيمنتهم على مؤسسات الدولة الانتقالية، نجحت تلك الكتلة في تقليص المساحة السياسية التي حاز عليها تحالف القوى الوطنية ذو التوجه الليبرالي بقيادة محمود جبريل.

كانت الخطوة التالية هي أن يقوم المؤتمر الوطني العام بتشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور الذي سيحدد موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعد أقصاه فبراير عام 2014، لكن الانقسام الداخلي على شكل الدولة الجديد حال دون إصدار الدستور في موعده، بالإضافة إلى الانفلات الأمني، مع عدم استطاعة السلطة المنتخبة في ليبيا فرض شرعيتها.

ومع انتهاء فترة ولايته أصدر المؤتمر قرارا بتمديد عمله إلى نهاية العام، وعندما فشل في إنجاز مشروع الدستور وضع قانونا لانتخاب مجلس النواب الذي اصبح منوطا به وضع مشروع الدستور بقرار من المؤتمر.[15]

ثانيا: البرلمان:

جاء انتخاب مجلس النواب الليبي نتيجة لمقترحات تقدمت بها لجنة قانونية عرفت باسم (لجنة فبراير) إلى المؤتمر الوطني العام الذي انتهت ولايته الدستورية من دون تحقيق النتائج التي كان يفترض به تحقيقها. حيث تركزت نتائج اللجنة على هدفين أساسيين للمرحلة الانتقالية الثالثة وهي انتخاب مجلس نواب بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب، وانتخاب

رئيس للدولة بطريقة الاقتراع المباشر من الشعب أيضا، إلا أن المؤتمر الوطني العام وافق على مقترحات اللجنة الخاصة بانتخاب مجلس النواب ورفض البَتّ

في اختيار رئيس للبلاد بطريقة الانتخاب المباشر.[16]

ويتكون المجلس من 200 نائب، بينهم 12 نائبا لن يتم تمثيلهم حيث لم يتمكن المواطنون من انتخابهم في بعض المناطق الليبية التي تشهد تدهور أمني مثل مدينة درنة[17]. وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب الليبي في مدينة طبرق الاثنين 4 أغسطس 2014 حيث تسلم مهامه من النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته عزالدين العوامي إلى أكبر نائب في مجلس النواب المنتخبين عمرا أبو بكر بعيرة بحضور أغلبية اعضائه ومنظمات دولية وإقليمية بينها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي. كذلك رحبت حكومات غربية وعربية بعملية الانتقال الديمقراطي وتسلم مجلس النواب المنتخب السلطة في ليبيا.

وفي الجلسة الثانية لمجلس النواب الليبي تم انتخاب المستشار عقيلة صالح عيسى برئاسة مجلس النواب وذلك بعد فوزه بجولة الإعادة بينه وبين أبو بكر بعيرة والتي أجريت في وقت متأخر من مساء الاثنين 4 أغسطس 2014.

وتقابلت أقوى كتلتين مرة أخرى في انتخابات البرلمان، لكن حزب العدالة والبناء مني بهزيمة فادحة حين حصل على 23 مقعدًا من مجموع 200 مقعد في الانتخابات البرلمانية، بينما حصل تحالف القوى الوطنية على المركز الأول بـ39 مقعدًا، ثم أصبح المسار السياسي أكثر تعقيدًا حين أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارًا قضى ببطلان الانتخابات البرلمانية، وهو ما قوبل بالرفض من التيار الليبرالي الذي أعتبر أن المجلس يحظى باعتراف دولي وشرعية قانونية، من جانب آخر انحاز حزب العدالة والبناء لقرار المحكمة لأنه جاء في صالحه حين أعلن المؤتمر الوطني تمديد ولايته في فبراير عام 2014، والذي قوبل بخروج مظاهرات في الشوارع رافضة لهذا القرار الذي لاقى أيضًا المعارضة من عدّة قوى أهمها القوى العسكرية بقيادة قائد الجيش الليبي الجنرال خليفة حفتر الذي أعلن تجميد عمل المؤتمر الوطني والحكومة وبطلان وجودهما. وانتقل الي بنغازي بسبب تكتل فجر ليبيا والذي تشكل فعليًّا لصد هجوم الجيش بقيادة حفتر، وبذلك أصبح الشرق الليبي قاعدة للعسكريين، بينما الغرب في سيطرة تكتل فجر ليبيا.

أما على المستوى السياسي، فقد انقسمت ليبيا فعليًّا عقب قرار المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات البرلمانية، فمجلس النواب الذي رفض القرار جدد الثقة في حكومة عبد الله الثني، بينما شكل المؤتمر الوطني حكومة جديدة، وبذلك انقسمت ليبيا فعليًّا إلى ما هو أشبه بالدولتين، فتدخلت الأمم المتحدة للتوسط بين جميع الأطراف، وبعد مفاوضات سرية استمرت نحو 20 شهرًا، تم توقيع اتفاق الصخيرات –التسوية السياسية الأهم في تاريخ الأزمة– في ديسمبر عام 2015.

ثالثا: اتفاق الصخيرات:

يهدف الاتفاق السياسي الليبي الذي وقع في مدينة الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015، إلى تسوية النزاع بين مجلس النواب والحكومة المرتبطة به، والمؤتمر الوطني العام وحكومته في طرابلس. حيث نص الاتفاق وقتها على تشكيل حكومة وفاق وطني تحظى باعتراف دولي من الأمم المتحدة، والتي تم تنصيبها في تونس بعد اتفاق الصخيرات ونقلت بحرا من تونس الي قاعدة ابوستة البحرية بطرابلس، في الوقت الذي رفض فيه مجلس النواب الاتفاق، وبذلك تشكلت ثلاث حكومات، أولها حكومة الوفاق في طرابلس برئاسة فائز السراج، وحكومة الإنقاذ التي يترأسها خليفة الغويل، عضو حزب العدالة والبناء والتي بالرغم من أنها لا تحظى بدعم دولي، إلا أنها كانت تسيطر على أجزاء كبيرة من غرب ليبيا وجنوبها والتي كانت مدعومة من قبل قوات فجر ليبيا التي يندرج تحت لوائها عدد من الكتائب والقبائل التي تحارب قوات الجيش الليبي المعترف به من البرلمان، وحكومة ثالثة في الشرق الليبي المنبثقة عن البرلمان بطبرق، ويترأسها عبد الله الثني.

والمجلس الرئاسي عبارة عن سلطة تنفيذية ضعيفة تولت مهامها في طرابلس في مارس 2016، وكلفت بتشكيل حكومة وحدة وطنية وأيضا تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي يتكون من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام، كما نص الاتفاق على أن يستمر مجلس النواب بوصفه البرلمان الوحيد وأن يصادق على حكومة الوحدة الوطنية، لكنه لم يفعل ذلك حتى الآن، مما ادى الى عدم اكتمال البنية المؤسساتية الليبية.[18]

بعد ثمان سنوات مرت منذ اندلاع الثورة الليبية عام 2011، لا زالت الصورة القاتمة حاضرة إلى اليوم، ورغم تعدّد أطراف النزاع، إلا أن الانقسام السياسي والصراع العسكري لم يحسم الخلاف لصالح الطرف الأقوى حتى الآن، كذلك فشلت كافة خطط الأمم المتحدة في الوصول إلى تسوية سياسية ترضي جميع الاطراف، ويوجد الآن في ليبيا برلمانان متنافسان، وثلاث حكومات، وبنكان مركزيان، وشركتان نفطيتان وطنيتان، وعشرات الجماعات المسلحة في الغرب والمنقسمة على نفسها، ولها مصالحها التي تتعارض وتتصارع مع بعضها بين الحين والاخر.

المبحث الثاني

الانقسام السياسي والفساد في ليبيا

تعتبر ظاهرة الفساد واحدة من أقدم وأشد الظواهر حدة في المجتمعات البشرية، حيث ينتشر الفساد السياسي في كل بلدان العالم المعاصر وليست مشكلة تختص بها الدول النامية على وجه الحصر، فالفساد موجودًا دائمًا بأشكال متعددة، ولا تحده حدود سياسية أو جغرافية، فهو موجود في البلدان الغنية والفقيرة على حد السواء، وفي الدول وكذلك المنظمات الدولية ويتحمل المواطنون تكاليفه، كما إنه يؤثر على الإدارة الحكومية ويشوه الأداء الصحيح للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، ويستغل الإنسان من أجل المصالح الأنانية، ويقوض الاحترام لقواعد القانون ويعرقل الشفافية.

إن الفساد في العصر الذي نعيشه اليوم يُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الجنس البشري، وفي جميع أنحاء العالم ينظر إلى الفساد على أنه تهديد للوجود البشري إلى الحد الذي دعا فيه بعض الكتاب إلى اعتباره "جريمة ضد الإنسانية"، وتم تحديد الفساد باعتباره العقبة الرئيسية أمام تحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، فآثاره هائلة على الرفاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات، ففي أفريقيا على سبيل المثال، حُدد الفساد كمصدر قلق رئيسي يؤثر سلبا على التنمية والحكم في القارة.[19]

اولاً: مفهوم الفساد:

الفساد هو نوع من السلوك الذي ينحرف عن القاعدة السلوكية السائدة فعلا أو التي تسود في سياق معين، مثل السياق السياسي. وهو سلوك منحرف يرتبط بحافز معين، ويتمثل غالبا في تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الدولة، لذا فان الفساد يشكل كسرًا للقوانين والمعايير السلوكية والأخلاقية.[20]

هناك العديد من المحاولات لتعريف مفهوم الفساد، ومع ذلك لا يمكن العثور على تعريف دقيق ومقبول ومتفق عليه عالمياً ينطبق على جميع أشكال وأنواع ودرجات الفساد. ففي اللغة العربية جات بعدة معاني منها احداث ضرر أو خراب، أو هو سلوك وعادات شريرة وخبيثة وغيرها من المعاني، اما في قاموس إكسفورد الانجليزي يتم تعريف مصطلح الفساد في السياق السياسي على أنه "الانحراف أو المحاباة ، أو استخدام أو وجود ممارسات فاسدة ، خاصة في الدولة ، بمعني الفساد العام. ومن بين التعريفات الاكثر استخداما لمفهوم الفساد السياسي هو "استخدام الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة"[21] بينما يرى البعض أن استخدام المنصب العام للميزة الخاصة لا يُنظر إليه على نطاق واسع في بعض المجتمعات على أنه فساد "لا سيما إذا كان الفرد الذي يحقق مكسباً شخصياً يقدم مساهمة إيجابية للمجتمع في نفس الوقت، فليس هناك تناقض ضروري بين الميزة الخاصة والمساهمة في خدمة عامة الناس فالعديدون يرون مثل هذه الأعمال على أنها مقبولة على الأقل وأحياناً مجرد مكافأة"[22].

فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو ابتزاز رشوة لتسجيل أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد ان يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، ويعرف صاموئيل هنتغتون الفساد بأنه "سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة " أما جان زيغلر فيقول انه "يتمثل الفساد في تقدم أو الوعد بتقديم منفعة خاصة لمأمور السلطة العامة أو مدير أحدى المؤسسات الخاصة من اجل ان يقدم هذا الأخير على خيانة مسؤوليات تجاه تلك السلطة أو المؤسسة التي يمثلها. من يقدم المنفعة يدعى "المفسد" ومن يتقبلها أو يخون واجبات

عمله يدعى "الفاسد" وقد يطلب الفاسد تلك المنفعة صراحة أو يتقبلها من دون أي اعتراض، ولكن العلاقة بين السبب والنتيجة، أي بين قبول المنفعة وخيانة واجباته الوظيفية واحدة في الحالتين [23].

ثانياً: مظاهر أو أشكال الفساد:

إن أشكال الفساد أو مظاهره تتعدد باختلاف الجهة التي تمارسه كأن تكون فردًا أو مؤسسة أو جماعة، والهدف الذي تطمح الى تحقيقه كأن يكون منفعة مادية أو مكسبًا سياسيًا أو اجتماعيًا أو غيره، وعلى وفق من يمارسه. ان لظاهرة الفساد اشكالاً وصورًا عدة نوجزها بما يأتي[24]:

1- الرشوة:

هو دفع مبلغ ثابت أو نسبة معينة من العقد أو أي خدمة أخرى من نوع النقود المدفوعة إلى المسؤولين في الدولة عند إبرامهم العقود نيابة عن الدولة لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات. إن دفع الرشوة أو تلقيها هو الفساد بحد ذاته ويجب أن يُفهم على أنه جوهر كل فساد. والرشوة تعني الدفع (النقدي أو العيني) المأخوذة من قبل مسؤول الدولة في علاقة فاسدة، هناك العديد من المصطلحات المرادفة للرشوة مثل العمولة، البخشيش وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لتلطيف المعنى الحقيقي للرشوة.

2- الاختلاس:

"الاختلاس" هو سرقة الموارد العامة من قبل الموظفين العموميين ، وعلى هذا النحو يُفهم على أنه شكل آخر من أشكال التملك غير المشروع للأموال العامة. يسرق مسؤول الدولة من المؤسسة العامة التي يعمل فيها ومن الموارد التي يفترض أن يديرها نيابة عن الدولة والجمهور. ومع ذلك، يمكن للموظفين أيضا أن يختلسوا أرباب العمل والشركات الخاصة كما ويمكن اختلاس عدة أنواع من الموارد.

من الناحية اخرى ، الفساد هو معاملة بين طرفين كأن يكون احد الاطراف دولة عن طريق وكيلها وهو الموظف، حيث يذهب وكيل الدولة إلى أبعد من حدود القانون واللوائح من أجل ضمان منفعة شخصية له في شكل رشوة من طرف اخر، وبالتالي فإن الاختلاس يعتبر سرقة ، لعامة الناس والتي تحدث بشكل غير مباشر عندما يتم اختلاس الأموال العامة.

هذا يشير إلى واحدة من مخاطر الاختلاس. يجب أن تكون هناك إرادة سياسية بالإضافة إلى سلطة قضائية مستقلة وأهلية قانونية من أجل قمع الاختلاس. في الدول الاستبدادية وشبه الديمقراطية، يمكن لنظام الاختلاس أن يتطور في عالم مؤسسي وأخلاقي مغلق، بمعزل عن الأخلاقيات العامة وبإمكانية قليلة للعقوبات العامة.

3–الاحتيال:

هي جريمة تنطوي على نوع من الخداع أو الاحتيال أو الغش، وهو مصطلح قانوني وشائع يشمل كلا من الرشوة والاختلاس. إنه الاحتيال عندما تعمل وكالات وممثلو الدولة على سبيل المثال في الأسواق السوداء والرمادية (غير الرسمية)، وعندما تكون شبكات التزوير والتجارة في السلع غير القانونية والتهريب مدعومة بموافقة ومشاركة رسمية. فالاحتيال هو الغش والخداع الذي تستخدمه المجموعة الحاكمة لتقديم المزيد من الفوائد للحكام ، وعلى هذا النحو يشمل المفهوم ما تم تسميته بالفساد الاستخراجي، وقد وضح بايارت في كتابه "تجريم الدولة في إفريقيا" ما اسماه "الاحتيال القذر" والذي اطلقه على الطرق الاحتيالية وغير القانونية وغير الأخلاقية التي يتحصل من خلالها الحكام الأفارقة وحاشيتهم على الأموال، وتشمل الحيل القذرة على سبيل المثال قيام الحكومات باستيراد النفايات السامة والنووية من الدول الغربية (مثل ما حصل في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون)، وحالات الرؤساء الذين طبعوا كميات كبيرة من العملات النقدية الوطنية لدفع أجور موظفي الخدمة المدنية والجيش التابعين لهم ثم أجبروا التجار المحليين علي قبولها تحت تهديد السلاح مثل ما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، او مثل ما حصل في الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ودول افريقية أخرى بقيام مؤسسات الدولة أو المؤسسات شبه الحكومية التي أقنعت الشركات الخاصة بمنحهم قروضاً ومساعدات وخدمات دون سداد والذي نتج عنه إعلان العديد من المصارف الخاصة إفلاسها او الانسحاب من الاسواق الأفريقية ، مثل بنك الاعتماد والتجارة (BCCI) وبنك ميريديان.

4–المحاباة:

وهي إحدى أشكال إساءة استخدام السلطة ويتم من خلاله التحيز إلى طرف معين في توزيع موارد الدولة، بمعنى منح المناصب أو الفوائد للأصدقاء والأقارب بغض النظر عن المؤهل أو الجدارة، فالمحاباة مرتبطة بالفساد وإساءة استعمال السلطة من خلال المسؤولين في الحكومة. والمحاباة ببساطة تعني النزوع لصالح الأصدقاء والعائلة والقبيلة أو أي شخص قريب موثوق به.

5– المحسوبية:

وهي شكل خاص من المحاباة وتحدث عندما يكون المسؤول أو الحاكم لديه صلاحيات التعيين في المناصب ويفضل أن يرشح لتلك المناصب البارزة أقاربه أو أفراد أسرته (الزوجة، الأخوة، الأخوات، الأبناء، أبناء الأخوة، أو

أبناء العم)، ومن أشكال المحسوبية كذلك منح الأقارب أفضليات معينة مثل القروض الخاصة من الدولة أو اختيارهم لتمثيل الشركات واللجان الحكومية ومنحهم امتيازات اقتصادية مختلفة. يمكن للمحسوبية أن تضمن امتيازات وأرباح كبيرة لبعض الأسر أو العشائر أو الأوساط الاجتماعية الاخرى.

ثالثاً: أشكال الفساد في مرحلة الانقسام السياسي الليبي:

اتخذ الفساد في ليبيا أشكالا ومظاهر متعدد والتي زاد من حدتها وبشكل لا يمكن اخفائه الانقسام السياسي بين الحكومات الليبية المختلفة والمتصارعة، ويمكن توضيح أشكال الفساد المنتشر في الدولة الليبية وكذلك دور الانقسام في تزايد حدة الفساد من خلال الآتي:

1- مظاهر وأشكال الفساد في الدولة الليبية:

وقد استشرى الفساد في الدولة الليبية بمظاهره المختلفة وأشكاله المتعددة مثل:

أ- الوساطة والمحاباة والتسيب، وذلك من خلال متقلدي المناصب والموظفون العموميون، حيث تم إنفاق أكثر من 21 مليار دينار سنوي على المرتبات بالإضافة الي وجود 1.8 مليون موظف عمومي بمعدل إنتاجية لا يتعدى ربع ساعة يوميا حسب تقرير ديوان المحاسبة الليبي. فبالرغم من ارتفاع عدد الموظفين إلا أن تدني مستوى الخدمة وتفشي التسيب الإداري يتضح وبجلاء في أغلب قطاعات الدولة، في ظل ضعف الموارد المالية وارتفاع النفقات التسييرية، دون أن يقابلها تحسين في إنتاجية العاملين.

بالإضافة إلى تلاعب العديد من الجهات ببيانات المرتبات المصروفة للعاملين بالدولة ، للحصول على فائض في المبالغ المسيلة على قوة المرتبات، من خلال طلب مرتبات لا تقوم تلك الجهات بصرفها، أو وظائف وهمية، أو طلب مرتبات بقيم أكبر من القيم الحقيقية.

ب- التواطؤ والرشى والاهمال، والتي يضطلع بها العديد من مسؤولي ومشرفي المشروعات التنموية، والذي ادى إلى هدر أكثر من 80 مليار دينار من العام 2010 حتى الآن دون تحقيق أي تنمية تذكر.

ج_ استغلال المناصب العامة للمصالح الخاصة والإسراف والترف، ويتمثل ذلك في مناصب البعثات الدبلوماسية والتوسع في الإيفاد الدبلوماسي في دول ومدن لا حاجة للتمثيل الدبلوماسي فيها مما جعل ليبيا تنافس دول متقدمة في عدد سفاراتها وقنصلياتها دون معيار وضابط استراتيجي لهذا التمثيل، وتنامى حجم الفساد المالي في السفارات الليبية إلى أعلى المستويات، حيث يقدر حجم الأموال المحالة إلى السفارات فقط خلال الأربع سنوات الماضية بحوالي 6.5 مليار دينار،

حيث تبلغ مرتبات العاملين في السفارات 15 ألف دولار شهريا، بالإضافة إلى المزايا والعلاوات وقيمة بدل إيجار السكن وكذلك مصاريف شراء السيارات للاستعمال الشخصي ودفع رسوم الوقود والدراسة وتذاكر السفر والعلاج، الأمر الذي ادى إلى رفع فاتورة القطاع الخارجي، فقد تم هدر أكثر من نصف مليار دولار سنويا على 141 بعثة دبلوماسية دون تحقيق أي مصالح للدولة، وأكثر من نصف مليار دولا على الدراسات بالخارج دون الاستفادة منها في الحصول على تأهيل علمي حقيقي وجزء كبر من الموفدين لا يرجع إلى الوطن.

د. المضاربة بالنقد المحلي والأجنبي وتهريب الأموال للخارج والتلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية وغسيل الأموال، ويتم ذلك من خلال القطاع المصرفي، الأمر الذي ضاعف من التضخم وغلاء الأسعار وشح السلع الأساسية وأزمة السيولة وسوء الخدمات المصرفية والمتاجرة بالنقد والصكوك وانخفاض قيمتها الحقيقية مما تسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي وزيادة معاناة المواطن.

هـ- عدم الكفاءة لدى مؤسسات الخدمات العامة مثل الكهرباء والتعليم والصحة والنظافة وتضارب المصالح واستغلال الوظيفة للمصالح الخلاصة، حيث يتم إنفاق نحو 5 مليار دينار سنويا على الكهرباء ولازالت الدولة تعاني من الانقطاعات في التيار الكهربائي وسوء الخدمة، وتم كذلك انفاق اكثر من 4 مليار دينار سنويا على الصحة والادوية ولايزال المواطن الليبي يبحث عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة في الداخل والخارج، وانفاق أكثر من 8 مليار دينار سنويا على التعليم بشقيه العام والعالي ولازالت العملية التعليمية تعاني من سوء الخدمة وتدني المخرجات إلى أقل المستويات، وانفاق نحو 6 مليار دينار سنويا على الدعم ولازال المواطن المحتاج في عوز ومعاناة حيث يباع الرغيف والدواء والسلع الأساسية بأغلى الاسعار، مع انعدام وجود الوقود في أكثر من نصف مناطق الدولة، وانفاق نحو نصف مليار دينار سنويا على النظافة ولازالت الشوارع تعاني من تكدس القمامة.

2- علاقة الفساد بالانقسام السياسي الليبي:

إن المتتبع للوضع الليبي وانعكاسات الانقسام السياسي على مختلف مناحي الحياة وأهمها الجوانب السياسية والاقتصادية يلاحظ أن هذا الانقسام قد أثر سلبا على كل الجوانب المذكورة كما اثبتت تجربة فبراير أن تغيير النظام لا يعني بالضرورة القدرة على مجابهة كل العراقيل ومنها صور الفساد المختلفة، بل إن فترات الانتقال في ظل الانقسام قد يؤدي إلى نزيف كبير في المال العام يفوق ما وقع في الماضي، وأن الاستثمارات الداخلية وأيضا الأموال المستثمرة في الخارج تصبح محل تلاعب ومجال للفساد الكبير في ظل غياب إدارة منضبطة وآلية واضحة لتعقب الأموال الليبية في الخارج. ويمكن ملاحظة الفساد واثاره على الدولة والمجتمع من خلال:

أ- إن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد يقل إنفاقها على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق أكثر على مجالات الاستثمار والتي تعتبر باب مفتوح للرشوة حيث أظهر تقرير نشره ديوان المحاسبة الليبي خلال العام

2016، أن الخسائر المادية وطرق هدر المال العام قد تنوعت وتوزعت على مختلف المؤسسات الحكومية، والتي بلغت نتيجة إغلاق الموانئ النفطية بسبب الأعمال المسلحة الى 65 مليار دينار خلال العامين 2013 و 2014 أي قرابة 51 مليار دولار أمريكي وكل هذه الخسائر ناتجة عن الانقسام وسيطرة قوات تابعة للمدعو إبراهيم الجضران على منطقة الهلال النفطي في تلك الفترة والذي أصبح اليوم مطلوبا محليا ومدرج بقائمة العقوبات الدولية لارتكابه أعمال عدائية مسلحة ضد المنشآت والموانئ النفطية تسببت في تدمير بعض المنشآت والخزانات، آخرها كان في 14 يونيو من العام 2018، وأكد ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للعام 2014 ، إن العجز المالي للدولة خلال العام 2014 وحده، بلغ 22 مليار دينار، بينما سجل الإنفاق الحكومي للعام 2013 زيادة غير مسبوقة على مدى تاريخ ليبيا تجاوزت 71 مليار دينار.

ب- بالإضافة إلى ذلك فإن المحاباة والمحسوبية قضيتان رئيسيتان في القطاع العام ولا يتم توظيف الموظفين أحياناً اعتماداً على الجدارة بل على الوساطة، فتعتبر هذه الممارسة، المعروفة بالواسطة، ممارسة اجتماعية راسخة في المجتمع الليبي، حيث يعتبر الأقارب أو أعضاء الجماعة الاجتماعية نفسها المتنفذين ملزمين بتقديم المساعدة أو المعاملة التفضيلية إلى آخرين داخل الجماعة نفسها، فعلى سبيل المثال يصف ديوان المحاسبة بأن ملف الفساد بالسفارات يعد من أكبر الملفات، حيث شاركت فيه السلطات التشريعية والتنفيذية منذ إعلان التحرير في أكتوبر 2011، واصبح المشهد السائد في الدولة هو التسابق بين المسؤولين بهذه الجهات وسعيهم لتعيين أنفسهم أو أقاربهم كملحقين أو قناصل أو سفراء، الأمر الذي أعاق الحكومات المتعاقبة بعده على الالتزام بالشروط والمعايير لتولي منصب السفير والدبلوماسي، وأصبحت هذه المناصب تولى على أساس محاصة وإرضاء لأطراف معينة ولمواقف قوة على الأرض، كذلك التوسع في قرارات الإيفاد الى مهام رسمية دون دراسة الجدوى التي تعود على الحكومة من هذه المهام، مما ترتب عليه الزيادة في الانفاق، والتي كان من الممكن الاستغناء عنها.[25]

وفي مايو 2018 أظهرت بيانات رسمية صادرة عن ديوان المحاسبة في ليبيا أن الإنفاق الحكومي بسبب الانقسام السياسي لكل من حكومتي طرابلس والبيضاء وصل إلى 278 مليار دينار ليبي خلال 5 سنوات في الفترة من 2012 إلى 2017.[26]

ج- كما طال الفساد كذلك القطاع المصرفي في ليبيا نتيجة الانقسام السياسي بالإضافة إلى انقسام مصرف ليبيا المركزي إلى مصرفين أحدهما في طرابلس برئاسة السيد الصديق الكبير الذي أنفرد بسلطاته على المصرف في ظل غياب السلطة التشريعية عن طرابلس والمتمثلة في البرلمان المنتخب، والآخر في مدينة البيضاء برئاسة السيد على الحبري وما نتج عنه من ازدواج في العملة داخل الدولة الواحدة وغياب السيولة عن المصارف التجارية فأصبح المواطن الليبي عاجزا عن الوصول إلى مرتباته بسبب عدم توفر السيولة النقدية وما نتج عنه من اضطرار المواطن الى شراء الدولار الأمريكي من السوق السوداء عن طريق الشيكات المصرفية ومن ثم يقوم ببيع الدولار في السوق السوداء من أجل الحصول على العملة الليبية لشراء مستحقاته، وكل ذلك ادى إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل العملة المحلية حيث وصل في بعض الاحيان إلى أكثر من 8 دينار ليبي مقابل

الدولار الواحد في حين أن سعره الرسمي لا يتجاوز ال 1.40 مقابل الدولار الواحد، الأمر الذي ادى إلى ارتفاع باهض في أسعار جميع السلع المحلية والمستوردة.

د-ويمكن للمتتبع للوضع الليبي ملاحظة أن الحديث عن ملاحقة الفساد قضائيا لا معنى له في ظل ضعف النظام القضائي الحالي، فحجم الفساد في البلاد أكبر من أن يواجه بالمحاكم خصوصا وأن الفاسدين هم داخل السلطة أو على الأقل جزء منها إن لم يكونوا على رأسها ومنهم من بات يمتلك ثروات عابرة للحدود ويتخفى وراء تحالفات سياسية إقليمية ودولية تحصنه من العقوبات، فيرى الجميع أن البعض كان في السجون وأصبحوا الآن مالكي شركات تجارية وشركات طيران خاصة، كما أن نسبة مهمة من الفساد تتخفى وراء ميلشيات مسلحة وأحزاب سياسية وتكتلات سياسية واقتصادية أقوى من سلطات الدولة وهذه النسبة تتحكم في صرف العملة وتحديد الأسعار وفي الصفقات العمومية وفي تسليح وتمويل المجموعات المسلحة الدينية والحزبية وإدارة المؤسسات الحكومية بما فيها المصرف المركزي ذاته فالفساد تحول إلى أسلوب أداء حكومي ونظام عمل سياسي واقتصادي وعماد من أعمدة الصراع على السلطة، والفاسدون لا يمكن تحديدهم في جماعة أو كتلة أو عصابة وإنما هم أغلبية ساحقة من الفاعلين في السياسة والاقتصاد والتجارة والمجتمع والتشريع والإفتاء والميلشيات والإدارات والمؤسسات الرسمية والديبلوماسية وفي الاستثمار والنفط والغاز والخدمات والمصارف حيث بات المال العام مستباحا في غياب أي شعور بالوطنية أو بالأمانة او بالمصلحة العامة بينما يدفع المواطن ثمن ذلك من قوته وصحته ومستقبل أبنائه وبلاده.[27]

هـ-إن النسق التصاعدي الذي اتخذته ظاهرة الفساد في ليبيا لا يؤشر فقط على مدى استفحالها وإنما يؤشر أيضا على تزامنها مع تفكك مؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية وحتى على تفكك منظومة الثقافة السياسية الوطنية التي تنتصر لحماية المال العام من أي شكل من أشكال المساس أو العبث به، فمع انتشار حالة الفوضى وانتشار السلاح تراجعت ليبيا إلى المرتبة 168 في ترتيب الدول من حيث الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية ثم قفزت إلى المرتبة 172 في العام 2013 وخلال الاعوام 2014 و2015 تراوحت المرتبة ما بين 166 و 161، ومنذ العام 2016 بدأت ليبيا وكأنها تغرق في مستنقع من الفساد، إذ ارتفع مؤشر الفساد من المرتبة 170 إلى المرتبة 172 في العام 2017 ليبلغ المؤشر ذروته عام 2018 حيث باتت ليبيا تحتل المرتبة 171 وتصنف من قبل منظمة الشفافية الدولية كأجدى الدول التي فتك بها الفساد.[28]

-في ظل الانقسام السياسي أصبح التنصل من أي تهمة في إحدى الحكومات بالهروب إلى الحكومة الأخرى وانتقاد الحكومة الأولى مثل ما حصل مع العديد من الشخصيات التي كانت تحسب على الحكومة المؤقتة وانتقلت إلى طرف معارض وهي حكومة الوفاق، والمثال على ذلك رئيس حرس المنشآت النفطية المخلوع من الحكومة المؤقتة الذي احتضنته حكومة الوفاق،

وكذلك وزير الدفاع السابق لحكومة الوفاق المهدي البرغثي والذي انتقل إلى حكومة الوفاق بعد خلافه مع القيادة العسكرية بالمنطقة الشرقية حيث كان يقود إحدى الكتائب العسكرية بشرق ليبيا.

ي- الانقسام وغياب الاستقرار نتج عنها الحروب والتي بدورها أفرزت عشرات الميلشيات والجماعات المسلحة ذات الخلفيات المختلفة السياسية والإجرامية والجهادية ، وجميعها تستثمر في مجال واحد هو القتل والترهيب. تعتبر عمليات الخطف المتبعة بالمطالبة بفدية مالية، والسطو المسلح على البنوك ومحال بيع الذهب بالإضافة إلى تهريب البشر من الأساليب الشائعة للثراء الفاحش والسريع، وهو ما نوه إليه المبعوث الأممي غسان سلامة في لقاء أجرته معه قناة الجزيرة في مارس 2019، بأن هناك مليونيرا جديدا كل يوم في ليبيا، مشيرا إلى أن الطبقة الوسطى تتقلص يوما بعد آخر. كما اتهم سلامة في مقابلته الطبقة السياسية في ليبيا بأن لديها كمًا كبيرا من الفساد يندى له الجبين، واضاف قائلاً : ما نراه في ليبيا أمر مؤسف، يستولون على المال العام ثم يوظفونه في الخارج.[29]

الخاتمة:

مرت العملية السياسية في ليبيا منذ تشكيل المجلس الانتقالي في 2011 وصولاً إلى اتفاق الصخيرات وما نتج عنه من أجسام سياسية، بعدة مراحل مختلفة بداية من انتخاب المؤتمر الوطني العام وما خلفه من عدم توافق بسبب الخلافات السياسية وما أعقبه من تشظي في فترة البرلمان ليزداد الوضع السياسي تأزماً مع التوقيع على الاتفاق السياسي والذي أنتج حكومة الوفاق التي لم تنال ثقة البرلمان حتى الآن الأمر الذي نتج عنه الانقسام السياسي الليبي.

وبسبب هذا الانقسام في الوضع السياسي تزايدت معدلات الفساد في ليبيا بشكل مخيف يهدد معه الوضع المعيشي للمواطن ويؤدي إلى عرقلة قيام المؤسسات الحكومية بوظائفها ويعيق عملية التنمية، حيث أسهم الانقسام السياسي الحالي في تفشي مختلف أشكال الفساد في ظل عجز المؤسسات الرقابية عن القيام بدورها، إضافة إلى غياب السلطة المركزية وضعف القضاء في ملاحقة جرائم الفساد.

التوصيات:

1- ضرورة السعي من قبل الحكومات والأطراف السياسية إلى ايجاد حل توافقي من شأنه إقامة حكومة وطنية واحدة تجمع كل الليبيين.

2- الابتعاد عن البحث على الحلول الخارجية والتركيز على الحوار الليبي الداخلي.

3- دعم المؤسسات الرقابية والأمنية لمحاربة ظاهرة الفساد.

4- التركيز من قبل الباحثين والمهتمين على الدراسات التي من شأنها تسليط الضوء على هذه الظاهرة وتوضيح مخاطرها على الفرد والمجتمع.

المراجع:

1 – أحمد الرجوب سلامة رضوان (2005) الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار السياسي في البلدان العربية. رسالة ماجستير غير. منشورة ، جامعة اليرموك، ،ص75

2 – عبد القادر بدر الدين إكرام(1981) "ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.ص36

3 – نيفين عبد المنعم مسعد (1988) الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي . القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية، ص5.

4 – عبد الرحمان موسى النهار مهيدات (2007) أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الدول العربية (دراسة حالة الأردن. ،السعودية، مصر، تونس)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ص 28.

5– الاعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي الليبي في 2011/8/3، المادة 30، الفقرة 10.

6 – المرجع السابق، المادة 30، الفقرة3.

7 – المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (2012) ملخص عن انتخابات المؤتمر الوطني العام، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط : https://hnec.ly/?page_id=7537 تاريخ الدخول (2019/6/20).

8– المؤتمر الوطني العام (2013) قانون العزل السياسي، الصادر في طرابلس 2013/5/5.

9– المرجع السابق.

10– طارق متري (2014) من الثورة الي الدولة معضلات تعثر الانتقال في ليبيا، موقع جريدة النهار على شبكة المعلومات الدولية الانترنت متاح على الرابط https://newspaper.annahar.com/article تاريخ الدخول (2019/6/20).

11 – بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2015) مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، تقرير حول أوضاع حقوق الأنسان في ليبيا 16نوفمبر 2015، ص5.

12 – بوابة افريقيا الاخبارية(2014)كل ما تريد أن تعرفه عن "عملية فجر ليبيا"، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متاح على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article/%D9%83%D9%84%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/ تاريخ التصفح: 2019/5/19.

13 – بعثة الأمم المتحدة للدعم في (2012) ليبيا مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، مرجع سابق، ص6

14– المفوضية الوطنية للانتخابات (2012) مرجع سابق.

15– المؤتمر الوطني العام، قانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في المرحلة الانتقالية، صدر في طرابلس، 2014/3/31.

16– مقترحات لجنة فبراير المشكلة من المؤتمر الوطني العام بموجب قرار رقم 12 لسنة 2014، المادة 43.

17 – انتخابات مجلس النواب (2014) موقع المفوضية الوطنية للانتخابات على الانترنت، متاح على الرابط: https://hnec.ly/?page_id=8652 تاريخ التصفح (2019/6/29).

18- الاتفاق السياسي الليبي، المادة (1)، الموقع في 2015/12/17.

19- Ilias, B., (2006), "Corruption as an international crime and crime against humanity: An outline of supplementary criminal justice policies", Journal of International Criminal Justice, Vol. 4 Issue 3, 466-486.

20- Carl, F., J., (1972), "The Pathology of Politics: Violence, Betrayal, Corruption, Secrecy and Propaganda", New York, Harper & Row, p18.

21 Leslie, H., (1993), "The End of Communist Power. Anti-Corruption Campaign and Legitimation Crisis", New York, Oxford University Press, p16.

22 - المرجع السابق. ص17.

23- ابتسام محمد العامري (2010) ظاهرة الفساد السياسي .. أسبابها وتأثيراتها وسبل معالجتها : الصين أنموذجا، مجلة الكوفة، المجلد3، العدد7، ص90.

24 Bayart, J., F., Ellis, S. & Hibou, B., (1999), "The Criminalisation of the State in Africa", Oxford, James Currey, P34.

25 - التقرير العام لديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الادارية (2013)، ص42

26 - تقرير ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي لعام (2017) ص15.

27 - حبيب الاسود (2017) "التنافس في ملعب الفساد" المرصد، الخميس 7يونيو 2017 عدد32 ، ص10.

28 - منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد 2017، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متاح على الرابط:
https://www.transparency.org/news/pressrelease/2017_Corruption_Perceptions_Index_Press_Release_AR تاريخ التصفح 2019/2/9.

29- غسان سلامة (2019) "هناك مليونير جديد كل يوم في ليبيا وطبقة وسطى تتقلص يوماً بعد آخر" مقابلة تلفزيونية اجرتها معه قناة الجزيرة، الاربعاء 27 مارس 2019.